

Distr.: General
22 June 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس 31 آذار/مارس 2022، الساعة 15:00.

الرئيس: السيد مارغاريان (أرمينيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد بشار بونغ

المحتويات

البند 137 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لعام 2021 (تابع)

البند 138 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لعام 2022 (تابع)

التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دورته
الاستثنائية الثالثة والثلاثين

البند 144 من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع)

البند 136 من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

المسائل التي أرجئ النظر فيها إلى مرحلة لاحقة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).

الرجاء إعادة استعمال الورق

22-05048 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة 15:10.

البند 137 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لعام 2021
(تابع) (A/C.5/76/L.26)

مشروع القرار A/C.5/76/L.26: التقدم المحرز في تطبيق الاستخدام المرن لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة

1 - اعتمد مشروع القرار A/C.5/76/L.26.

البند 138 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لعام 2022
(تابع) (A/C.5/76/L.24 و A/C.5/76/L.27)

التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دورته الاستثنائية الثالثة والثلاثين

مشروع القرار A/C.5/76/L.24: التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دورته الاستثنائية الثالثة والثلاثين

2 - السيدة مينالي (إثيوبيا): عرضت مشروع القرار، فقالت إن إثيوبيا لا تعترف باللجنة الدولية لخبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا المنشأة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان د-1/33، وهي لن تأذن لها بدخول البلد. واللجنة الخامسة ليست مخولة صلاحية إنشاء أو حل آليات لحقوق الإنسان. بل تقع على عاتقها مسؤولية التمسك بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما عندما تُنتهك تلك المبادئ انتهاكاً صارخاً، وتخصيص موارد المنظمة الشحيحة للقضايا المشروعة. والدوافع وراء إنشاء اللجنة الدولية هي دوافع سياسية، ولا علاقة لها البتة بالتهوؤ بحقوق الإنسان. واللجنة الدولية مثال حي على استغلال النظام المتعدد الأطراف لحقوق الإنسان وعلى صلف الأقوياء.

3 - وأضافت قائلة إن إثيوبيا واجهت، على مدى العام الماضي، تحديات أمنية داخلية غير مسبقة، تفاقم بسبب تدخل جهات فاعلة أجنبية سعت إلى شرعنة الجماعات الإجرامية وسلوكها الشنيع، وفرضت تدابير قسرية انفرادية ضد إثيوبيا، وقدمت مساعدة مادية ومالية إلى جهات تعمل على زعزعة الاستقرار، واستغلت المساعدة الإنسانية والمنظمات الإنسانية من أجل النيل من إثيوبيا، وشنت حملات دعائية لتشويه سمعة حكومتها، ووجهت تهديدات بتغيير النظام. ومع ذلك، فقد ثابر شعب إثيوبيا على حماية بلده الذي ظل مستقلاً طوال فترة وجوده.

4 - وأردفت قائلة إن حكومة إثيوبيا تحترم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وقيادتها، التي أظهرت احترافية في مواجهة

ضغوط هائلة. وقد قدمت المفوضية السامية دعماً حاسماً لطلبته الحكومة وقامت، بالتعاون مع اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان، وهي هيئة مستقلة معتمدة بصفتها تمثل امتثالاً تاماً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية المنشأة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) من جانب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالتحقيق في المزاعم القائلة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وناقشت المفوضية واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان إمكانية توسيع نطاق تحقيقهما ليشمل أماكن وفترات خارج نطاق تحقيقهما المشترك الأولي، ولكن تلك المناقشات جرى التحايل عليها من خلال المبادرة العقيمة لإنشاء اللجنة الدولية لخبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا. ودحضت المفوضية واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان، في التقرير المتعلق بالتحقيق الذي أجرته، الكثير من الادعاءات الكاذبة التي اختلقت من أجل تشويه سمعة إثيوبيا وشعبها. ومن المؤسف أن معظم تلك الادعاءات قد أدرجت في كتاب أبيض قُدم إلى مجلس الأمن من أجل الشروع في اتخاذ إجراءات عقابية ضد إثيوبيا. غير أن نتائج التحقيق المشترك دحضت موقف مقدمي قرار مجلس حقوق الإنسان د-1/33، وهو موقف يستند إلى عداوة مسبقة تجاه إثيوبيا. واللجنة الدولية لخبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا هي محاولة من جانب بعض أعضاء المجتمع الدولي لخلق حالة "شبيهة بحالة دارفور" في إثيوبيا.

5 - ومضت تقول إن الحكومات تتحمل مسؤولية واضحة عن احترام حقوق الإنسان وحمايتها، ويجب على الآليات الدولية لحقوق الإنسان أن تتمسك باستمرار بمبادئ الاستقلالية والموضوعية واللاانتقائية، وأن تتجنب المعايير المزدوجة والتسييس على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 251/60. ويجب وقف استغلال الإطار المتعدد الأطراف لحقوق الإنسان من أجل الدفع بمآرب سياسية، والحيلولة دون إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات الاستعمارية الجديدة وتصوير جزء من العالم بوصفه "المنقذ" للجزء الآخر. وعليه، لن توافق الجمعية العامة في إطار مشروع القرار على التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دورته الاستثنائية الثالثة والثلاثين. وإثيوبيا تدعو جميع الوفود إلى التصويت لصالح مشروع القرار تعبيراً عن التزامها بصون حقوق الإنسان.

6 - السيد غلانو (فرنسا): قال، متكلماً باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تلاحظ مع

8 - السيد لوي (الولايات المتحدة الأمريكية): تكلم تعليلاً للتصويت قبل إجراء التصويت، فقال إن من المهم احترام قرارات مجلس حقوق الإنسان. ولا ينبغي تفويض الولايات التي يوافق عليها المجلس من خلال قرارات تُتخذ بشأن الميزانية. ولذلك فإن الولايات المتحدة تؤيد الحل التوفيق الذي طرحه الرئيس، لأنه سيمكّن اللجنة الدولية لخبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا من ضمان المساءلة عن الانتهاكات.

9 - السيد بوسي (الأرجنتين): تكلم تعليلاً للتصويت قبل إجراء التصويت، فقال إن وفد بلده يهتم أياً اهتمام بممارسة اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء، لأنها تصفي الشرعية على عمل اللجنة الخامسة. ودور اللجنة هو تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ الولايات؛ والمناقشات بشأن أهمية الولايات ومدى ملاءمتها ونطاقها، وإن كانت موضع ترحيب، ينبغي أن تعقد خارج اللجنة، وفي هيئات الأمم المتحدة المعنية. وأضاف قائلاً إن مجلس حقوق الإنسان أنشأ، في قراره د-1/33، اللجنة الدولية لخبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا التي تتطلب تمويلاً من أجل الاضطلاع بولايتها. وقد ناقش المجلس مدى ملاءمة تلك الولاية ونطاقها. وسعت دول كثيرة جاهدة إلى التوصل لتوافق في الآراء بشأن مشروع قرار يدعم تنفيذ تلك الولاية، تمشياً مع أفضل ممارسات العمل. والأرجنتين تأمل أن تواصل اللجنة الخامسة العمل بشكل بناء من أجل تحقيق أهدافها.

10 - بناءً على طلب ممثل فرنسا، أُجري تصويت مسجّل على مشروع القرار A/C.5/76/L.24.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، أنغولا، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، زمبابوي، سري لانكا، سيراليون، الصين، غابون، غينيا الاستوائية، الفلبين، الكاميرون، كوبا، كينيا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، نيكاراغوا.

المعارضون

الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أوروغواي، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تشيكيا، جامايكا، الجبل الأسود، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية

الأسف عرض مشروع القرار A/C.5/76/L.24 وتطلب إجراء تصويت مسجّل على مشروع القرار. وأضاف أن اللجنة الخامسة، بوصفها اللجنة الرئيسية للجمعية العامة المكلفة بالمسؤوليات المتعلقة بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية، أنيطت بها مهمة ضمان أن تحصل الهيئات التشريعية للمنظمة على الموارد الكافية حتى تتفّذ ولاياتها تنفيذاً كاملاً. ومن أجل الاضطلاع بهذه المهمة، يجب على اللجنة أن تحترم القرارات والمقررات التي تُحدّد فيها تلك الولايات؛ وهي لا تملك سلطة إعادة التفاوض بشأن تلك الصكوك. وفي حالة الموافقة على مشروع القرار، لن تخصص الجمعية العامة أي موارد للجنة الدولية لخبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا، مما يمنعها من الوفاء بولايتها. ومن ثم فإن مشروع القرار يشكّل انتهاكاً مباشراً للقرارات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستصوت ضد مشروع القرار، وهي تشجع الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها.

7 - السيد كروكر (المملكة المتحدة): تكلم تعليلاً للتصويت قبل إجراء التصويت، فقال إن اللجنة الخامسة مسؤولة عن تحديد مستوى الموارد اللازمة لضمان الوفاء بالولايات، وليست لها سلطة الطعن في ولايات وافقت عليها هيئات أخرى. ورغم أن بعض الدول الأعضاء قد تختلف على ولاية اللجنة الدولية لخبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا، فإن تلك الولاية قد وافقت عليها هيئة حكومية دولية. ولدى التصويت على مشروع القرار A/C.5/76/L.24، يجب على الدول الأعضاء أن تقرر لا ما إذا كانت توافق على ولاية اللجنة الدولية، بل ما إذا كانت تعتقد أن اللجنة الخامسة ينبغي أن تقي بالتزامها بتزويد اللجنة الدولية بالموارد اللازمة لتنفيذ تلك الولاية. وأضاف قائلاً إن الاعتقاد بأن اللجنة ينبغي لها أن تقي بذلك الالتزام يتنافى مع التصويت ضد توفير تلك الموارد. وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة كانت تفضل تزويد اللجنة الدولية بمستوى الموارد الذي طلبه الأمين العام في تقريره عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دورته الاستثنائية الثالثة والثلاثين (A/76/524/Add.1)، فقد قبلت على مضض، ابتغاء التوصل إلى توافق في الآراء، المستوى الأدنى للموارد الذي اقترحه الرئيس كحل توفيق، على النحو المبين في الجزء الثالث من مشروع القرار A/C.5/76/L.27 المعنون "المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لعام 2022". ولذلك ينبغي للدول الأعضاء أن تصوت ضد مشروع القرار A/C.5/76/L.24، وأن تؤيد اقتراح الرئيس.

الإنسان في دورته الاستثنائية الثالثة والثلاثين. ولطالما رفضت إريتريا الولايات الخاصة ببلدان بعينها لأنها تحول دون المشاركة البناءة في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم. وقد أثبتت تجربة إريتريا عدم فعالية مثل هذه الولايات ذات الدوافع السياسية. وأضاف أن إنشاء اللجنة الدولية لخبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا دون توافق في الآراء ودون موافقة الدولة المعنية هو انتهاك واضح لمبادئ الاستقلالية والموضوعية والانتقائية وللالتزام بالقضاء على أسلوب المعايير المزدوجة والتسييس، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 251/60. والآليات من هذا القبيل تقوّض المبادرات الوطنية الرامية إلى التحقيق في الادعاءات وضمان المساءلة، وتشعل فتيل المواجهة، وتقال من سيادة الدول المعنية واستقلالها السياسي. والهدف الرئيسي لواضعي قرار مجلس حقوق الإنسان د-1/33 هو تحقيق أهدافهم الجيوسياسية في القرن الأفريقي تحت ستار حماية حقوق الإنسان. وأنهى مداخلته قائلاً إن تخصيص موارد المنظمة الشحيحة لآليات مثل اللجنة الدولية هو إهدار لتلك الموارد لا يمكن تسويغه. ولذلك فإن إريتريا ستصوّت ضد ولاية اللجنة الدولية وتخصيص الموارد لها، وهي تأمل أن تحذو الدول الأخرى حذوها.

15 - بناءً على طلب ممثلة إثيوبيا، أُجري تصويت مسجل على الجزء الثالث من مشروع القرار A/C.5/76/L.27.

المؤيدون:

أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالو، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تركيا، تشيكيا، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، قيرغيزستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لاغويا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - المتحدة)، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لاغويا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - المتحدة)، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الممتنعون عن التصويت

الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، باكستان، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، تايلند، توغو، تونس، جزر البهاما، جنوب أفريقيا، زامبيا، سنغافورة، السنغال، السودان، العراق، عمان، غانا، قطر، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، هايتي، الهند، اليمن.

11 - رُفِض مشروع القرار بأغلبية 66 صوتاً مقابل 27 صوتاً، مع امتناع 39 عضواً عن التصويت.

مشروع القرار A/C.5/76/L.27: المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لعام 2022

12 - الرئيس: قال إنه طُلب إجراء تصويت مسجل.

13 - السيد غلانو (فرنسا): قال، متكلماً باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تعليلاً للتصويت قبل إجراء التصويت، إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عاقدة العزم على ضمان احترام جميع قرارات هيئات الأمم المتحدة، بما فيها مجلس حقوق الإنسان. ولذلك فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستصوت لصالح مشروع القرار A/C.5/76/L.27 الذي سيضمن توفير الموارد للجنة الدولية لخبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا، وفقاً لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تدعو الوفود الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

14 - السيد هادغو (إريتريا): تكلم تعليلاً للتصويت قبل إجراء التصويت، فقال إن إريتريا تؤيد الجزأين الأول والثاني من مشروع القرار A/C.5/76/L.27، ولكنها تعارض الجزء الثالث المتعلق بالتقديرات المنفحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق

المعارضون:

التابعة لها، يأتي بنتائج عكسية، لأن الوفاء بتلك المسؤولية يفضي إلى إنشاء آليات تقوض دور المفوضية. وإثيوبيا واثقة من أنها ستتغلب على التحديات التي تواجهها. ومع ذلك، فإن اللجنة الدولية تمثل وصمة عار على تعددية الأطراف.

18 - اعتمد مشروع القرار A/C.5/76/L.27.

البند 144 من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع)
(A/C.5/76/L.25)

مشروع القرار A/C.5/76/L.25: وحدة التفتيش المشتركة

19 - اعتمد مشروع القرار A/C.5/76/L.25.

البند 136 من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/76/L.28)

المسائل التي أرجى النظر فيها إلى مرحلة لاحقة

مشروع المقرر A/C.5/76/L.28: المسائل التي أرجى النظر فيها إلى مرحلة لاحقة

20 - اعتمد مشروع المقرر A/C.5/76/L.28.

اختتام أعمال اللجنة الخامسة خلال الجزء الأول من الدورة السادسة والسبعين المستأنفة للجمعية العامة

21 - السيد أجمل (باكستان): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة ترحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه خلال الجزء الحالي من الدورة المستأنفة بشأن عدد من المسائل، ولا سيما المسائل المتعلقة بإدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ وبوحدة التفتيش المشتركة. واستدرك قائلا إن المجموعة تشعر بالقلق إزاء عدم التوصل إلى اتفاق بشأن إدارة الموارد البشرية، بعدما سعت إلى التوصل لحل توفيقي بحيادها عن مواقفها التي طالما تمسكت بها. غير أنها تشعر بالارتياح لأن اللجنة قد وجدت مجالات لتوافق الآراء يمكن أن تكون أساسا لمناقشات مقبلة.

22 - وأضاف أن المجموعة ستواصل العمل بطريقة شاملة للجميع من أجل التوصل إلى نتيجة مرضية بشأن مسائل الموارد البشرية، وعلى وجه الخصوص لضمان الأخذ بسياسات عملية المنحى تحقق التمثيل الجغرافي العادل في الأمانة العامة، بوسائل منها تعديل نظام النطاقات المستصوبة بحيث تتبين بصورة أفضل أهدافه المعلنة. ولئن كانت اللجنة قد توصلت إلى اتفاق بشأن عدد من المسائل رغم

إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بوركينا فاسو، الجمهورية العربية السورية، زمبابوي، سري لانكا، الصومال، غابون، غينيا الاستوائية، الفلبين، الكاميرون، كوبا، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، نيكاراغوا.

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، باكستان، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، تايلند، توغو، تونس، الجزائر، جزر البهاما، جنوب أفريقيا، زامبيا، السنغال، السودان، الصين، العراق، عمان، غانا، قطر، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، لبنان، ليبيا، مالي، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، منغوليا، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، الهند، اليمن.

16 - اعتمد الجزء الثالث من مشروع القرار A/C.5/76/L.27 بأغلبية 78 صوتا مقابل 18 صوتا، مع امتناع 40 عضوا عن التصويت.

17 - السيدة مينالي (إثيوبيا): قالت إن إثيوبيا تشعر بخيبة أمل إزاء قرار توفير الموارد للجنة الدولية لخبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا. فمن غير المقبول أن تستمر شرعنة أهداف بعض البلدان وتمويلها بغض النظر عن مشروعيتها أو وجاهتها. وأضافت أن إثيوبيا لا تعترف بأي جانب من جوانب اللجنة الدولية. بل إنها ستحمي سيادتها واستقلالها في مواجهة اللجنة وستقوي مؤسساتها الوطنية من أجل تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء إقليمها. وأعربت عن الأسف لأن العلاقة المثمرة بين إثيوبيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد تعرضت للخطر باعتماد مشروع القرار. وأضافت أنه، بغض النظر عن نوايا الدول الأعضاء التي أيدت مشروع القرار، فقد قوّضت عمل المفوضية وقيادتها. أما الدول الأعضاء التي عارضت مشروع القرار فيجب الإشادة بها لتضامنها مع إثيوبيا. ولقد أثبتت تجربة إثيوبيا أن التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان يمكن أن يفضي إلى معاقبة الدول المعنية. وأردفت قائلة إن الآليات التي تنشئها الدول الأعضاء لا تحقق أهدافها المنشودة، ولا سيما بالنسبة لبلدان مثل إثيوبيا. فتجربة إثيوبيا أثبتت أيضا أن وفاء المفوضية بمسؤوليتها التي تفرض عليها التحلي بالحياد والموضوعية، حتى تحت ضغط وسائط الإعلام والمؤسسات

العامة بشأن الاستئناف التدريجي للاجتماعات الحضرية. وتأمل المجموعة أن تتاح نتيجة لذلك خدمات الترجمة الفورية مرة أخرى في المراحل الحاسمة من عمل اللجنة.

26 - السيد كاميلي (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً): قال إن الأمم المتحدة كانت في الطليعة لدى التصدي للجائحة، وقد أثبتت أنها أكثر أهمية من أي وقت مضى. وخلال الجائحة، مكنت اللجنة الخامسة المنظمة من مواصلة تنفيذ ولاياتها من خلال الموافقة على البرامج والميزانيات. وعلاوة على ذلك، أوفت اللجنة إلى حد كبير بالولاية الخاصة بها من خلال إجراءات المداولات التي تمت بأكملها عن بُعد. غير أن أساليب عملها قد تدهورت تدريجياً، وتعرضت ممارسة اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء للخطر كما اتضح، في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، من النتائج المتواضعة التي تحققت والدعوات إلى التصويت على مشاريع القرارات. ويتطلب تحقيق توافق الآراء أن تعمل الدول الأعضاء معاً بروح من التوافق، مع مراعاة أولوياتها الوطنية. وأعرب الممثل عن ارتياحه إزاء ما أبدته وفود كثيرة من استعداد جدير بالشأن للتوصل إلى حل توفيقي متوازن بشأن مسائل إدارة الموارد البشرية، وإن لم تحالف تلك الجهود النجاح في نهاية المطاف.

27 - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يساوره القلق أيضاً إزاء عدد المسائل التي لم تتخذ اللجنة الخامسة أي إجراء بشأنها أو التي أرجأها للنظر فيها مستقبلاً. ولئن كانت توصيات اللجنة الاستشارية المفرطة التعقيد قد صرفت انتباه اللجنة في كثير من الأحيان عن جوهر المسائل المعروضة عليها ومنعتها من التوصل إلى توافق في الآراء، فإن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن عدم قدرتها على تنحية خلافاتها جانباً من أجل بلوغ الأهداف المشتركة. وعلى الرغم من الجودة العالية التي تميز تفاعل اللجنة مع الأمانة العامة، لم تتمكن اللجنة من تزويد الأمانة بالتوجيه الكافي بشأن معظم المسائل. والاتحاد الأوروبي، بوصفه من أشد المؤيدين للإصلاحات الإدارية التي يقوم بها الأمين العام، يشعر بخيبة أمل شديدة إزاء عدم قدرة اللجنة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مواضيع من قبيل تعزيز المساءلة في المنظمة، وإصلاح إدارة سلسلة الإمداد. ويساوره القلق أيضاً لعدم اعتماد أي مشروع قرار بشأن الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، أو تحسين الحالة المالية للمنظمة، أو وضع نظام مالي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أو إصلاح إدارة الموارد البشرية.

الصعوبات المتصلة بظروف العمل عن بُعد أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لا يزال توافق الآراء بشأن الكثير من المسائل بعيداً المنال والتواصل الحضوري ضرورياً لتحقيق توازنات دقيقة.

23 - السيد إيبوا إيبونغي (الكاميرون): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فأعرب عن امتنان المجموعة للدول الأعضاء التي عملت بلا كلل للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الكثير من المسائل في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة. وقال إن جهودها مكنت اللجنة من تقديم توجيهات محدّدة إلى الأمين العام بشأن مسائل من قبيل التقديرات المنقحة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وأضاف أن المجموعة ترحب بصفة خاصة بما أثمرته المداولات التي عُقدت بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على النحو المبين في الجزء الثاني من مشروع القرار A/C.5/76/L.27. ويمثل مشروع القرار ذاك خروجاً عن الكثير من مشاريع القرارات السابقة التي اعتمدتها اللجنة بشأن البعثات السياسية الخاصة، فقد كانت تلك المشاريع ضيقة النطاق ولا تقدم أي قيمة مضافة. ويبين مشروع القرار A/C.5/76/L.27 الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للسلام والأمن في ليبيا. وستولي المجموعة اهتماماً كبيراً لمسألة تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، وهي ترى أن البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام يجب أن تكون قصيرة المدة لكي تكون فعالة.

24 - وأردف قائلاً إن المجموعة ترحب بتوافق الآراء الذي تحقق بشأن تطبيق الاستخدام المرن لأماكن العمل في مقر الأمم، وإدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، وتقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2021. غير أنها تلاحظ مع الأسف أنه لم يتحقق توافق في الآراء بشأن مسائل من قبيل تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة، والخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وأنشطة سلسلة الإمداد. وتشعر المجموعة أيضاً بخيبة أمل لعدم اعتماد أي مشروع قرار بشأن إدارة الموارد البشرية، وهي تدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى وضع حد لحالة عدم اليقين المتعلقة بإدارة موظفي المنظمة، وهم موردها الأهم.

25 - واستطرد قائلاً إنه، فيما يتعلق باللجنة الدولية لخبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا، تعارض المجموعة أي آلية تُقرض قسراً على الدول. وهي تدّين بشدة تسييس المسائل المتصلة بحقوق الإنسان، وتعتقد أن من الضروري التعاون مع الدول المعنية بدلاً من استهدافها دون غيرها. وفيما يتعلق بالجزء الثاني من الدورة المستأنفة، ترحب المجموعة بإعلاني المكتب التنفيذي للأمين العام ومكتب رئيس الجمعية

بشأن تطبيق الاستخدام المرن لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة، وإدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، وتقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2021 وبرنامج عمل الوحدة لعام 2022، والتقديرات المنقحة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وهي ترحب أيضاً بالموافقة على الموارد اللازمة لتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان د-1/33.

32 - ومضى يقول إن اللجنة، مع ذلك، أخفقت مرة أخرى في التوصل إلى قرار بشأن إدارة الموارد البشرية وبشأن المسائل المرتبطة بكفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة ومنها مثلاً المساءلة، ووضع نظام مالي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وهي أمور أساسية للإصلاح الإداري وتحديث المنظمة. وتوفر وقائع الجزء الحالي من الدورة المستأنفة مادة للتفكير، حيث إنها تبين أنه لا يوجد حتى أبسط اتفاق بشأن المسائل ذات الأهمية الحاسمة للمنظمة، وهو وضع حال دون تقديم اللجنة التوجيهية واليقين اللازمين للأمم المتحدة في قيامها بعملها. ولذلك تأمل المكسيك في أن تتمكن اللجنة، في الدورة السابعة والسبعين، من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة، بالنظر إلى أهمية اليقين من الأمور المالية لتيسير التنفيذ الكامل للولايات والبرامج المؤسسية.

33 - السيد لوي (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة ترحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن المسائل التي طال أمدها فيها من قبيل المسائل المتعلقة بوحدة التفتيش المشتركة، وإدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، وتطبيق الاستخدام المرن لأماكن العمل. غير أن هذا التقدم غير كاف لإرساء أطمح متحدة مواكبة للقرن الحادي والعشرين. فعلى مدى أكثر من خمس سنوات، فشلت اللجنة في اعتماد مشروع قرار شامل بشأن إدارة الموارد البشرية يهدف إلى توسيع نطاق التطوير المهني من خلال التنقل، وإلى تحسين إمكانية الحصول على فرص التدريب الداخلي، وتعزيز إدارة الأداء، وتدعيم استقلالية مكتب الأخلاقيات، وهي إصلاحات كان من شأنها أن تحدث نقلة نوعية في القوة العاملة في المنظمة. وفي حين تعكف المنظمات في جميع أنحاء العالم على تحديد استراتيجياتها المتعلقة بإدارة القوى العاملة في عالم ما بعد كوفيد-19، كان تقاعس اللجنة عن اتخاذ إجراءات أمراً لافتاً للنظر.

34 - وأضاف قائلاً إن اللجنة لم تتوصل أيضاً إلى توافق في الآراء بشأن سبل إصلاح سياسات الشراء في الأمم المتحدة وتحقيق استقرار الحالة المالية للمنظمة. وعلاوة على ذلك، وبعد 15 عاماً من التحليل،

28 - ومضى قائلاً إن نتائج الجزء الحالي من الدورة المستأنفة ينبغي أن تحفز اللجنة على تعزيز شفافية مداولاتها، وتشجيع المشاركة النشطة والمناقشات الشاملة للجميع التي تُجرى بحسن نية من أجل اتخاذ قرارات عالية الجودة. ففي الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، عطل استخدام أساليب قصيرة الأجل ونهج تبادلي جاف والربط المصطنع بين البنود إمكانية التوصل لتوافق في الآراء بشأن الكثير من المسائل، مما حال دون تنفيذ الولايات. ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق عميق أيضاً إزاء ما يُعرب عنه من عدم ثقة في الأمانة العامة وما يصدر من تعليقات غير لائقة بحقها، لأن مثل هذه البيانات تقلل من قيمة عملها. ويناشد الاتحاد الأوروبي شركاءه تغليب روح المسؤولية والمساءلة التي يتحلون بها؛ فالدول الأعضاء عليها أن تنهض بمصالح المنظمة والشعوب التي تخدمها، مع مراعاة أولوياتها الوطنية في الوقت نفسه. وأشاد الممثل بموظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في ظل ظروف صعبة في جميع أنحاء العالم؛ وقال إن على اللجنة أن تحسن أساليب عملها من أجل تزويدهم بالدعم الذي يستحقونه ومن أجل ضمان الوفاء بالولايات.

29 - السيد كيمورا (اليابان): قال إنه من المؤسف ألا تستطيع اللجنة، مرة أخرى، اعتماد مشروع قرار بشأن إدارة الموارد البشرية. وعلى الرغم من إحراز تقدم فاق ما تحقق في السنوات السابقة، ينبغي استكشاف نهج جديدة، بما في ذلك صيغ بديلة للمناقشات، من أجل تجنب تكرار النتيجة نفسها في الدورة السابعة والسبعين. وأعرب عن امتنان اليابان للدول الأعضاء التي أبدت مرونة في المناقشات المتعلقة بتحسين الحالة المالية للأمم المتحدة، كادت أن تمكن اللجنة من تحقيق توافق في الآراء بشأن تلك المسألة؛ وأضاف أنه ينبغي للجنة أن تبني على ذلك الزخم في الدورة السابعة والسبعين.

30 - وأردف قائلاً إن اليابان ترحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن مسائل من قبيل وحدة التفتيش المشتركة والتقديرات المنقحة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وأشار إلى أن دور اللجنة الخامسة بوصفها اللجنة الرئيسية المكلفة بالمسؤوليات المتصلة بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية هو دور أساسي. وعلى الدول الأعضاء أن تحافظ على روح العمل البناء خلال الجزء الثاني من الدورة المستأنفة.

31 - السيد فيلاسكيز كاستيو (المكسيك): قال إن الجزء الحالي من الدورة المستأنفة كان محفوفاً بالتحديات، حيث إن المداولات بشأن المسائل الأساسية لأداء المنظمة راهنا ومستقبلاً لم تسفر عن النتائج المتوخاة. ومع ذلك، ترحب المكسيك بالاتفاقات التي تم التوصل إليها

اللازم لإجراء مزيد من المناقشات في هذا الصدد خلال الجزء الثاني من الدورة المستأنفة من أجل تحسين السلامة المالية للمنظمة، ولا سيما عن طريق معالجة مسألة رد الأرصدة الدائنة إلى الدول الأعضاء، بالنظر إلى ضخامة الأرصدة الدائنة المقرر ردها في عام 2023.

37 - وأضاف أنه، على الرغم من تخلي المملكة المتحدة ودول أعضاء أخرى عن مواقف طالما تمسكت بها في مسعى منها إلى التوصل لحل توافقي بشأن إدارة الموارد البشرية، لم يتسن التوصل إلى اتفاق في هذا الصدد. غير أن اللجنة بلغت على طريق توافق الآراء مدى لم تبلغه في السنوات السابقة، وهو يأمل أن تبني اللجنة على هذا التقدم في المناقشات المقبلة. ويساور القلق المملكة المتحدة بسبب عدم معالجة مسألة الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وذلك في ضوء المستويات المرتفعة المتوقع أن تبلغها في المستقبل، وعدم التصدي لتحسين إدارة سلسلة الإمداد باعتماد أساليب شراء مستدامة وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولا بد أن تسعى الدول الأعضاء جاهدة إلى إحراز تقدم في تلك المجالات في الدورات المقبلة وذلك بغية إحداث تحول في المنظمة.

38 - واستطرد فقال إن المملكة المتحدة ترحب بنتائج التصويت على التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دورته الاستثنائية الثالثة والثلاثين وتوفير بعض الموارد للجنة الدولية لخبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا، غير أنها تشعر بالإحباط لكون تصويتاً قد طُلب بشأن هذه المسألة. وعلى الرغم من أن وفد بلده لا يزال يساوره القلق إزاء مستوى الموارد المخصصة للجنة الدولية بموجب الاقتراح التوافقي الوارد في مشروع القرار A/C.5/76/L.27، فإنه يرحب بمبادرة الرئيس في هذا الصدد.

وأعرب ختاماً عن إشادة وفد بلده بموظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم لتفانيهم في تحقيق مبادئ الميثاق ومقاصده وتنفيذ ولايات المنظمة.

39 - السيد كالوغين (الاتحاد الروسي): قال إن الاتحاد الروسي يرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بمسائل من قبيل التقديرات المنقحة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ونظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، وترتيبات أماكن العمل المرنة، ووحدة التفتيش المشتركة. ومما يؤسف له أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشاريع قرارات هامة أخرى. وأعرب عن قلق الاتحاد الروسي بوجه خاص إزاء عدم اتخاذ الجمعية العامة قرارات في السنوات الأخيرة بشأن إدارة الموارد البشرية وأنشطة سلسلة الإمداد في الأمانة العامة. وقال إن وفد بلده شارك مشاركة بنّاءة

لم تتخذ اللجنة أي خطوات لضمان قدرة برنامج التأمين الصحي لموظفي الأمم المتحدة على الاستمرار على المدى الطويل. وقد فشلت بالمثل في اعتماد مشروع قرار بشأن المسألة من أجل تشجيع نهج قائم على النتائج في المنظمة وتعزيز الوفاء بالولايات. وخلال الشهر السابق، واجه المجتمع الدولي أزمة إنسانية نتيجة لعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا وشرع في مناقشة تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، وهي الخطة التي تهدف إلى تسريع وتيرة التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يمكن أن يُتوقع من الأمم المتحدة أن تتصدى بفعالية لحالات الطوارئ مثل حالة أوكرانيا أو أن تحرز تقدماً ذا مغزى نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما لم تحدث نقلة في قوتها العاملة وأساليب عملها.

35 - ومضى يقول إنه على الرغم من أن معظم الدول الأعضاء قد نظرت، خلال الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، في المقترحات المعروضة عليها بحسن نية وبناء على الأسس الموضوعية، فقد لوحظ لدى بعض الوفود اتجاهٌ مقابل للربط بين المسائل المختلفة لخدمة مصلحتها الخاصة، وتأخير إنجاز مشاريع قرارات تكاد تكون مكتملة حتى بلوغ المشاورات غير الرسمية مراحل متقدمة كي تكتسب ميزة ومن ثم تقدم مطالب غير معقولة، مما يعرض العملية برمتها للخطر. وهذه الأساليب تؤدي إلى نتائج غير فعالة في مجال السياسة العامة وتؤخر المداولات دون داع، كما أنها تشجع سوء النية وتنعكس سلباً على المنظمة. وعلى الرغم من أن نتائج الجزء الحالي من الدورة المستأنفة تمثل فرصة ضائعة للإصلاح التنظيمي، فإن الولايات المتحدة لا تزال على التزامها بتعزيز الأمم المتحدة والتمسك بمبادئها التأسيسية، وهي تتطلع إلى العمل مع البلدان التي تشاطرها هذا الالتزام.

36 - السيد كروكر (المملكة المتحدة): قال إن المملكة المتحدة ترحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، وهي مسألة بالغة الأهمية في ظل جائحة كوفيد-19. وهي ترحب أيضاً بالموافقة على تمويل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، حيث سيضمن ذلك توفير موارد كافية وفعالة من حيث التكلفة لآلية رصد وقف إطلاق النار المنشأة عملاً باتفاق الوقف التام والمستدام لإطلاق النار في ليبيا بين الجيش الليبي التابع لحكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي التابع للقيادة العامة للقوات المسلحة، من أجل دعم عملية السلام الوطنية والسلام والأمن الإقليميين. وأعرب عن أمله في أن ترسي المداولات بشأن تقرير الأمين العام عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (A/76/429) الأساس

قدر الإمكان في المناقشات التي دارت في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، حيث طرح مقترحات من أجل التوصل إلى حلول توفيقية مقبولة لجميع الأطراف، بما في ذلك على أساس القرارات السابقة للجمعية العامة وقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية وتوصيات اللجنة الاستشارية. وسيتبع الاتحاد الروسي نهجا مماثلا في المستقبل، وهو على ثقة من أن الوفود الأخرى ستحذو حذوه. وطلب الممثل من الرئيس تنكير بعض الزملاء بأن ولاية اللجنة هي ولاية على مسائل إدارية ومسائل تتعلق بالميزانية. وتوجد محافل أخرى للمناقشات السياسية والتعليقات على الأحداث العالمية التي لا علاقة لها بتلك الولاية.

40 - السيد تشنغ لي (الصين): قال إن من المؤسف أن تقشل اللجنة مرة أخرى في اعتماد مشروع قرار بشأن إدارة الموارد البشرية. ومع ذلك، فإن انعدام توافق الآراء يدل على أهمية المسألة. وأعرب عن أمله في أن تحرز اللجنة مزيدا من التقدم بشأن المسألة في المستقبل. وقال إنه، على الرغم من عدم توافر مشروع قرار بشأن إدارة الموارد البشرية، ينبغي بذل الجهود لتحسين التمثيل الجغرافي العادل وفقا للميثاق. وينبغي للجنة، في مناقشاتها المقبلة بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة، أن تنظر إلى ما هو أبعد من التدابير القصيرة الأجل وأن تحدّد حلولاً أكثر فعالية لإدارة الحالة المالية للمنظمة، مع دعم الإصلاح الإداري. وستشارك الصين بنشاط في المداولات التي ستجري خلال الجزء الثاني من الدورة المستأنفة. ويجب على الدول الأعضاء ألا تعمل بسرعة فحسب، بل عليها أيضا أن تبدي الإرادة السياسية للتوصل إلى حلول توفيقية.

41 - الرئيس: أعلن أن اللجنة الخامسة اختتمت أعمالها في الجزء الأول من الدورة السادسة والسبعين المستأنفة للجمعية العامة.

رُفعت الجلسة الساعة 16:15.